/[٨ظ] بسم الله الرحمن الرحيم

المسائل التي سئل أبو الحسن العامريّ في أصول الدين بالريّ وجواباته عنها

وهي اثنتا عشرة مسألة.

[١] **مسألة**: التعرّف لحسن الشيء لَمّا كان ممتنعًا على العاقل إلّا بعد الإحاطة بماهيّته، ثمّ كان الإنسان يدعو بالْتِحَاق ذوي الألباب إلى المعرفة بأنّ دينَه أحسنُ الأديان وأنّ ملّته أشرف الملل، فلو أنّ قائلا يقول: ما الملّة في الحقيقة، وما الدين، وهل يختلفان في الذات، أم هما شيء واحد في المعنى، ما يكون إذن جوابنا؟

فالجواب: **أنّ الملّة** تحدّ بأنّها وَضْعٌ إلهيّ سائقٌ لذوي الألباب باختيارهم المحمود إلى ما هو خير بالذات، واشتقاق اللفظة بحسب اللغة من: «أملّ عليه الشيءُ، يُمِلّ»، وسبب هذا الاشتقاق هو أنّ أربابها قد نسبوها إلى الوحي الملقى في رُوعِهم الكلمة منها بعد الكلمة، وإنّما قيل: «إنّها وضع إلهيّ» ليفرّق بينها وبين الأوضاع البشريّة، نحو الرسوم السياسيّة والتدابير[١] المعاشيّة. وإنّما قيل: إنّها «سائقة لذوي الألباب» ليفرّق بينها وبين الأوضاع الطبيعيّة، كاهتداء الحيوانات لخصائص منافعها ومفاسدها. وإنّما قيل: «باختيارهم المحمود» ليفرّق بينها[٢] وبين المعاني الاتّفاقيّة والأحوال القسريّة. وإنّما قيل: «إلى ما هو خير بالذات» ليفرّق بينها[٣] وبين صناعتَيِ الطبّ والفلاحة، فإنّهما وإنْ تعلّقتا بالوضع الإلهيّ -أعني تأثير الأجرام العالية[٤]- ثمّ كانتا سائقتَيْن لذوي الألباب باختيارهم المحمود إلى صنف من الخيرات، فليسا يؤدّيانهم إلى الخير المطلق الذاتيّ، أعني السعادة الأبديّة والمنزلة إلى خالق البريّة.

١ م: والتدبير.

٢ م: بينهما.

٣ م: بينهما بينهما.

٤ في الإرشاد: العلوية.

وأمّا الدين فقد حُدّ بأنّه انقياد إلهيّ يَنْسَاقُ به العاقلُ باختيار الحسن إلى ما هو خير بالذات، وكان الدين والملّة ليسا يختلفان بالموضوع والذات، وإنّما يختلفان بحسب الإضافة، كالمأخوذ والمعطى، وأعني بهذا أنّ الوضع الإلهيّ مهما نُسِب إلى من يؤدّيه عن الله تعالى سُمّي ملّة، ومهما نسب إلى من يقبله لوجه الله سُمّي دينًا، فهما بحسب[٥] الذات فمعنى واحد. وأمّا بحسب الإضافة إلى القوّة الفاعلة -أعني المعطية-، وإلى المنفعلة -أعني الآخذة- فقد افترقا، وقد يجوز أنْ يوجد الشيء الواحد بالذات مختلفًا لمعنيَيْنِ مختلفيْنِ بحسب الإضافة، نحو الجبل الممتدّة في المسافة بين ذروة الجبل وحضيضه، فإنّهما وإنْ كانا بالذات شيئًا واحدًا فقد سمّي بالإضافة إلى من هو عند الذروة هبوطًا، ويسمّى بالإضافة إلى من هو عند الحضيض صعودًا، وبهذا يتوصّل إلى المعرفة بأنّهما ليسا يتّفقان على الإطلاق، ولا أنّهما يختلفان على الإطلاق. وإليه يرجع قوله: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ الآية [الحج: ٨٧].[٦]

[٢] **المسألة**: أنّ الإنسان لَمّا كان مبعوثًا على إيثار أشرف الأديان وأصحّها، ثمّ كان الإيثار الذي هو أشرف ممتنعًا على ذوي الألباب إلّا بعد أن يحيط علمهم مبلغ الجملة ليعمل على المقابلة بين واحد واحد منها وبين البواقي، وقد علم أنّ الملل والأديان كثيرة جدًّا، فمن أين يعلم الإنسان عددها، وعلى أيّ سبيل يتوصّل إلى الإيثار للأفضل منها.

الجواب: أنّ مبلغ الملل في العالم ليس يتجاوز الستّةَ في العدد، وهي المذكورة بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَىٰ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الحج: ١٧]. ثمّ الاختلافات الأخر بين المعتقدين للملل يوجد كلّها مرتّبة بحسب هذه الستّة؛ بل مرتقية[٧] بأسرها إلى هذه الستّة، وأمّا المقابلة بينها[٨] ليعرف

٥ هنا طمس في الأصل. كأنه: «فهو إذن ... بالذات». قدرنا كلمة «بحسب». وفي الإرشاد: وإن كانا بالذات هو هو.

٦ انظر: الإرشاد لتصحيح الاعتقاد، ٦أ-٨ب.

٧ في الإرشاد: معتزية

٨ م: بينهما.

ما هو الأشرف منها فلن يتعذّر أيضًا، وخصوصًا على من كان الحقّ بُغْيَته.

ثمّ إنّ الأصول بالملل الستّة لن تتجاوز الأربعةَ، وهي: الاعتقادات /[٩و] والعبادات والمعاملات والمزاجر.[٩]

ثمّ الاعتقادات لن تتجاوز الأصولَ الخمسةَ، وهي الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر نتيجة قوله: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦]. ولا خلاف بين أهل الملل أنّ الجاحد لواحد من هذه الخمسة لن يعدّ ملّيًّا.

وكذلك أمر العبادات عندهم، لن تتجاوز الأصولَ الخمسة، وهي العبادة النفسانيّة -أعني الصلاة-، والعبادة البدنيّة -أعني الصيام-، والعبادة الماليّة -أعني الزكاة-، والعبادة المشتركة -أعني الحجّ-، والعبادة الملكيّة -أعني الجهاد-.

ومثله أمر المعاملات، لن تتجاوز الخمسةَ، وهي المناكحات، والمعاوضات، والمخاصمات، والمعاونات، والمواريث.

وكذلك المزاجر، وعلى هذه الخمسة، وهي مزجرة قتل النفوس، ومزجرة ثَلْب العِرْض، ومزجرة أخذ المال، ومزجرة هتك الستر، ومزجرة خلع البيضة.

وإذا كانت الملل محصورةً في هذا العدد وكانت كلُّ واحدة منها دائرةً على هذه الأصول، ثمّ كانت المقابلة محالًا وقوعها إلّا بين النظائر المتجانسة لم يتعذّر على العاقل إيثارُ ما هو الأشرف منها، وخصوصًا إذا كانت الحكمة سجيّته ولم يكن الأنف[١٠] والتعصّب آفته، وإليه يرجع قوله تعالى: ﴿قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكُمْ بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ﴾ [الزخرف: ٤٢]، ﴿أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠].[١١]

٩ انظر: الإعلام بمناقب الإسلام، ص. ٨٩.

١٠ م: الألف.

١١ انظر: الإعلام بمناقب الإسلام، ص. ١٢١-١٢٣؛ الإرشاد لتصحيح الاعتقاد، ٨أ-٩أ، ١٦١أ-١٦١ب.

[٣] **مسألة**: أنّ عدد الأبواب المختلفة في الأديان لَمّا كان غير محصور في حدّ مّا؛ بل هي مع كثرتها زائدة على الأيّام، ثمّ كان تقليد الآباء والأستاذين ليس يصير حجّة عند الله، وقد علم أنّ عمر الإنسان لن يفي باستقرائِها كلّها، وتأمّلِ حجج كلّ فريق منها، فمن أين يبلغ في التمكّن من اختيار ما هو الحقّ عند الله؟

الجواب: أنّ المتديّن لن يقع له في شيء من أصول الدين وفروعه خلاف، إلّا مع واحد من الطبقات الثلاثة:

أحدها: الطبقة المشارِكةُ له في ملّته، المعترفةُ بنبوّة نبيّه عليه السلام، كالخلاف بين المجبرة والقدريّة في خلق الأفعال البشريّة، والخلاف بين المجسّمة والجهميّة في صفات خالق البريّة.

والثاني: الطبقة المباينةُ له في موضع دينه، المنابذةُ لكلِّ مَنْ يعتري إلى ملّته، كالخلاف بين اليهود والنصارى في نبوّة المسيح عليه السلام، والخلاف بين الإسلام وغيره في نبوّة محمّد عليه السلام.

والثالث: الطبقة المعاندةُ للأديان كلِّها، المخالفةُ[١٢] لأوضاع الملل بأسرها، كالخلاف بين الدهريّة والإلهيّين في إثبات الحقّ ووجوبه.

فأمّا الخلاف الواقع بين الخليع والمطيع فمحصور في المذاهب الأربعة:

أحدها: مذهب من زعم أنّ للحسّيّات حقيقةً، والعقليّاتُ لا حقيقةَ لها.

والثاني: من زعم أنّ للعقليّات حقيقةً، وليس للحسّيّات حقيقةٌ.

والثالث: مذهب من زعم أنّه ليس ولا لواحد من القسمَيْنِ حقيقةٌ.

والرابع: مذهب من يعتقد أنّ لكلّ واحد من الصنفين حقيقةً.[١٣]

وليس يشكّ أنّ العاقل لن يحتاج إلى كثير عقل ليتوصّل به إلى معرفة تفنيد المذاهب

١٢ في الإرشاد: المختلفة.

١٣ انظر: الأمد على الأبد، ص. ١١.

الثلاثة، وأنْ يتحقّق تحقيق المذهب الأخير من جملتها. وأمّا الخلاف بين أهل الملل المختلفة فمحصور في الأصول الاعتقاديّة، وهي[14] الخمسة التي سَبَق الذكرُ بها.

وأمّا الخلاف بين أهل الملّة الواحدة فيفتنّ إلى قسمين:

أحدهما: المتعلِّق بصناعة الكلام، وهو راجع في الحقيقة إلى هذه الأصول الاعتقاديّة.

والثاني: المتعلِّق بصناعة الفقه، وهو راجع في الحقيقة إلى الثلاثة البواقي، أعني العبادات والمعاملات والمزاجر.

وليس للخلاف المتعلّق بصناعة الفقه كثيرُ آفة، فإنّ المخطئ فيها عند أرباب المذاهب كلِّها يكون معذورًا عند الله. فأمّا المتعلّق بصناعة الكلام فيتنوّع نوعين: منه ما يكون مجراه مجرى الأصول، ومنه ما يكون مجراه مجرى الفروع. وأعني بالأصول ما يتعلّق بالمعاني الخمسة التي سبق الذكر بها، وأعني بالفروع مثلَ /[٩ظ] الخلافِ في أنّ تركَ الفعل فعلٌ أو ليس بفعل، وأنّ خير الناس بعد رسول الله عليه السلام مَنْ هو، وأنّ الأعراض تبقى أو لا تبقى، وليس أيضًا للخلاف الجاري مجرى الفروع كثيرُ آفة، فإنّ المخطئ فيها عند أرباب المذاهب كلّها لن يستحقّ البدل عنه. فأمّا الجاري منها مجرى الأصول فإمّا أنْ تكون آفة الخطأ فيه راجعًا إلى معرفة الله أو[15] إلى معرفة كتبه أو إلى معرفة الملائكة أو إلى معرفة المعاد، وهذه هي بعينها آفات الخلاف الواقع بين أهل الملل المختلفة، فمن الواجب إذن على كلّ عاقل أنْ يهتمّ لدينه وينظر لعواقب أمره، وأنْ يصحّح اعتقاده في واحد واحد من هذه المعاني الخمسة ليأمن به عواقب الآفات[16] من جهتها، وإليه يرجع قوله تعالى: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥].[17]

[٤] **مسألة**: أنّ الأصول الاعتقاديّة لَمَّا كانت محصورةً في العدد الخمسة، ثمّ كان

١٤ م: أو هي.

١٥ م: و.

١٦ م: الآفاق.

١٧ انظر: الإرشاد لتصحيح الاعتقاد، ٥أ–٥ب، ٦٩أ.

أرباب الملل الستّة متّفقة على تصديقها، وأرباب المذاهب المختلفة أيضًا متّفقة على تصديقها، فمِنْ أين اختلفت الأديان وكثرت[١٨] المذاهب؟

الجواب: أنّ التصديق بهذه الجمل لن يكون ملحِقًا للعاقل بِشَأْوِ الإصابة للحقّ في دينه إلّا بعد الإحاطة بأقسامها الأُوَل وتصحيح كلّ قسم منها على ما يُوجِبه العقلُ الصريحُ، وأعني بهذا أنّ معرفة البارئ جلّ وعزّ لن تقتصر على الجهة الواحدة؛ بل تفتنّ إلى جهات ثلاثة:

إحداها: المعرفة بإنّيّته لتسلم من التعطيل.

والثانية: المعرفة بوحدانيّته لتسلم من الشرك.

والثالثة: المعرفة بصفاته لتسلم من التشبيه.

وبمثله المعرفةُ بالرسل، ليس تقتصر على الجهة الواحدة؛ بل تفتنّ إلى جهات أربعة:

إحداها: المعرفة بمائيّة النبوّة ليستعين بها على تعرّف أنّها واجبة الوجود أو ممكنة الوجود أو ممتنعة الوجود.

والثانية: المعرفة بوجوبها ليتدرّج بها إلى معرفة شرائط التفرقة بين النبيّ والمتنبّئ.

والثالثة: المعرفة بشرائطها على الحقيقة ليتوصّل بها إلى تصحيح نبوّة الأنبياء.

والرابعة: المعرفة بنبوّة من هو الآخر من الأنبياء على اليقين ليستعين بشهادته لمن تقدّمه بالتصريح عن استبراء أحوال الباقين.

وبمثله المعرفةُ بالكتب، وإنْ كانت من جهة إنّيّتها وصدقِها محقّقةً بصحّة[١٩] النبوّة، فإنّها ليست تقتصر على الجهة الواحدة؛ بل تفتنّ إلى صناعتين:

إحداهما: صناعة التفسير وما يتعلّق [بها] من شأن المجملات.

١٨ م: وكثرة.

١٩ م: لصحّة.

والثانية: صناعة التأويل وما يتعلّق بها من شأن المتشابهات.

وبمثله المعرفةُ بالمعاد، ليست تقتصر على جهة واحدة؛ بل تفتنّ إلى جهتين:

إحداهما: المعرفة بوجود[٢٠] الثواب والعقاب في دار الأبد.

والثانية: المعرفة بكيفيّة حال الإنسان بعد الموت.

وأمّا المعرفةُ بملائكته فإنّها مقصورةٌ على الجهة الواحدة، وهي إثبات الجواهر الروحانيّة أحياءً ناطقين.

فهذه الأقسام الأُوَل التي إليها يقع افتنان الأصول الاعتقاديّة في الدين؛ بل إليها ترتقي أبواب الجهالات الضارّة، وفيها يقع صنوف الاعتقادات المضلّة، وهي بالغة في العدد اثني عشر: ثلاثة في معرفة الصانع، وأربعة في معرفة الرسل، واثنان في معرفة الكتب، وواحدة في معرفة الملائكة، واثنان في معرفة المعاد، وإذا كانت الأقسام الأوليّة في المعاني الاعتقاديّة غير مجاوزة الاثني عشر، فمن الواجب أنْ يعلم أنّ العاقل منّا متى عنى بتصحيح كلّ واحد منها بالبرهان الحقيقيّ فقد سلم من شبهات ذوي الملل الضالّة والمذاهب المنحرفة، وليس يشكّ أنّ التفتيش عن هذه /[١٠و] المعاني المحصورة في هذا العدد وإنْ لم يكن بمحوج إلى العمر الطويل فليس هو أيضًا بحيث يعدّه الإنسان لغوًا؛ بل يحتاج فيها إلى عناية بالغة وإقبال تامّ، وإليه [يرجع] قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ۞ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ۚ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ١٨-١٧].[٢١]

[٥] **مسألة**: أنّ الأقسام التي بحسبها يقع التباينُ في الملل والاختلافاتُ في المذاهب لَمّا كانت محصورةً في العدد اثني عشر فعلى أيّ سبيل بيّن العقل بأنّه في باب النظر عن كلّ واحد منها يلازم طريقة الصواب، فإنّ الذي يُشاحّه عليها ويخاصمه فيها قد انحرف الجادّةَ وابتُلي بالضلالة.

٢٠ م: بوجوه.

٢١ انظر: الإرشاد لتصحيح الاعتقاد، ١٠أ-١١ب.

الجواب: أنّ التعرّف لكلّ ما يأتي الحواسَّ من المطلوبات لا يقع إلّا بأحد مناهج ثلاثة:

أحدها: الاتّباع لمن يوثق بعقله ووفور علمه وسداد مذهبه وصدق لهجته، ويسمّى طريقة التقليد، وهو سهل المتناول، إلّا أنّه لم يؤمن الزلل.

والثاني: الاستدلال بالعلامات المقترنة به والأعراض اللازمة، ويسمّى طريقة الجدل، وهو أعسر متناولًا إلّا أنّ خوف الزلل فيه أقلّ منه في الأوّل.

والثالث: الاستعقاب بالمعاني الذاتيّة له المميّزة عن كلّ ما عداه، ويسمّى طريقة البرهان، وهو صعب المتناول جدًّا إلّا أنّه يفيد اليقين.[٢٢]

فأمّا الأوّل فهو منتفع [به] في إرشاد العوامّ، ومتى أيّده المرشد إمّا بمثال حسّيّ، وإمّا بمصلحة يعرفها السامع فيه، وإمّا بوفاق موهبه بين هذا وبين رأي أقوى لتصديقه.[٢٣] وأمّا الثاني فهو منتفع به في محاجّة الخصوم وفسخ عقائد من اغترّ بفهمه وتنبيه من أعجب بهواه، وكلّما كان اقتداء الجاهل على إيراد المعارضات أبسط[٢٤] كان ذلك أغلب لرأيه وآكد لظنّه. وأمّا الثالث: فهو منتفع به في إفادة الطمأنينة وكسب البصيرة إلّا أنّه من صعوبة المأخذ بحيث لا يستمسك به إلّا من ترقت[٢٥] به الهمّة إلى إتمام الإنسانيّة وتشريف قوّتها النفسانيّة على أنّ الطرق وإنْ كانت مفضية إلى هذه المآخذ.

ثمّ وجد بينها هذا الضرب من التفاوت في القوّة، فإنّ الإنسان متى ألف فيها طريقة التقليد فإنّه لن يصغى إلى طريقة الجدل؛ بل ينسبها إلى الضلال والبدعة، وبمثله متى ألف طريقة الجدل فإنّه لن يصغى إلى طريقة البرهان؛ بل ينسبها إلى الكفر والإلحاد، والسبب فيه هو أنّ العامّة طبيعتها جهل، والمرء لِمَا جهله عدوّ، وإذا وجد مناهج البحث عن المعاني العقليّة محصورة في هذا العدد، ثمّ كان الإنسان في الواحد منها آمنًا من بليّة الرخص

٢٢ انظر: التقرير لأوجه التقدير، ص. ٣٢٩.

٢٣ في الإرشاد: فحينئذ يكون تصديقه له أقوى وسكونه إليه أبلغ.

٢٤ في الإرشاد: أظهر.

٢٥ م: رقت. وما أثبتناه من الإرشاد.

والزلل، وفي الباقين معرّض للانخداع والتهمة فمن الواجب أنْ لا يرضى لنفسه إلّا الأحوط الأرشد وأنْ يتأمّل قوله: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [يونس: ٣٩]، وقوله: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١].[٢٦]

[٦] **مسألة**: أنّ الأصول الاعتقاديّة في المذاهب الدينيّة لَمّا كانت بالغة في عدد الاثني عشر في المرتبة، ثمّ التعرّف بمجموعها في الحالة[٢٧] الواحدة يكون متعذّرًا على الإنسان، فبأيّ درجة منها يتعلّق مبدأ التعريف، وإلى أيّ درجة ينتهي شغل المتعرّف، وعلى أيّ ترتيب يلزمه السلوك من البداية إلى النهاية.

الجواب: أمّا إنّيّة الصانع فلن يقع فيه الخلاف بين الأمم المختلفة، ولا بين المذاهب الحقيقيّة. وإنّما يقع الخلاف فيه أبدًا بين الخليع والمطيع، وليس يشكّ أنّ الجاحد لإنّيّته فمحال أنْ يوجد معترفًا بشيء من البواقي، فمفتتح الخوض في تحقيق الأصول الدينيّة إذن /[١٠ظ] يجب أنْ يكون من إثبات الصانع تعالى جدّه، ثمّ لا يشكّ أيضًا أنّه متى سعد بمعرفة الإنّيّة فقد لزمه أنْ يتعرّف أنّه واحد أو أكثر من واحد، وليس يقع بين ذوي الأديان والمذاهب خلاف في الوحدانيّة، إلّا أنّهم بعد الاتّفاق على هذه الجملة افترقوا في وحدانيّته إلى أقوال أربعة:

أحدها: قول من زعم أنّ الأزليّ واحد، وأنّ المعبود أكثر من واحد، وهم عبدة الأصنام.

والثاني: قول من زعم أنّ المعبود واحد، وأنّ الأزليّ أكثر من واحد، وهم الصابئون وطائفة من المجوس.

والثالث: قول من زعم أنّ المعبود والأزليّ إمّا في المعاني، فهو أكثر من واحد، إلّا أنّه ذو اتّحاد، وهم النصارى.

والرابع: قول من زعم أنّ الأزليّ واحد وأنّه هو المعبود، وهم الموحّدون من أهل ملّة

٢٦ انظر: الإرشاد لتصحيح الاعتقاد، ١٩ب-٢٢ب.

٢٧ م: حالة.

الإسلام.[28]

ومعلوم أنّ الإنسان ما لم يتحقّق الصواب من هذه الأقاويل الأربعة لم يلزمه البحث عن صفاته، ومتى عرف أنّه الأحد الفرد لزمه حينئذ أنْ يبحث عن تعاليه عن الأنداد،[29] وإلّا وقد اتّفق الملّيّون كلّهم على إطلاق القول بأنّه ليس كمثله شيء، إلّا أنّهم بعد الاتّفاق على هذه الجملة صاروا فِرَقًا ثلاثًا:

[١] فمنهم من قارب الوقوع لفرط هربه ممّا يوهم الكثرة فأمسك عن وصفه رأسًا.

[٢] ومنهم من في أفق التعطيل قارب الوقوع في أفق التكثير لفرط هربه عمّا يوهم التعطيل فأثبت في ذاتِهِ المعانيَ الكثيرةَ ووصفها كلَّها بالأزليّة.

[٣] ومنهم من راعى الطرفين واحترز عن الآفتين معًا.

ومعلوم أنّ الكلام في النبوّات لن يقع إلّا مع من عرف إنّيّة الصانع ووحدانيّته وصفاته، ثمّ الأمر يجري على هذا الترتيب، أعني أنّه يتعرّف أوّلا بإنّيّة النبوّة، ثمّ يتعرّف وجوبها، ثمّ وجه التفرقة بين النبيّ والمتنبّئ، ثمّ يكون الحال في الستّة البواقي درجة بعد درجة ورتبة عقيب رتبة إلى أن ينتهي إلى آخر ما يؤول إليه الحدّ الإنسانيّ، وهو تعرّف الحال بعد الموت، وكلّ من أهمل نفسه في هذه الأبواب وشغل عقله بالمعاني الآخر فقد رضي لنفسه تعظيم الخسران. وإليه يرجع قوله: ﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ١-٣].

[٧] **مسألة**: أنّ إثبات الصانع للعالم لَمّا كان مبدأ للمعالم الدينيّة، وكان التقليد لا مدخل له فيه، ثمّ الطريقة التي يسلكها المتكلّمون -أعني استدلالهم بحدوث الأعراض على حدوث الجواهر- [كانت] مأخذًا جدليًّا، وقد قيل إنّه ممّا لن يفي بكسب اليقين، فمن أيّ وجه يمكن إعمال البرهان الحقيقيّ عليه.

٢٨ انظر: الإرشاد لتصحيح الاعتقاد، ٦٨ب-٦٩ب.

٢٩ انظر: الإرشاد لتصحيح الاعتقاد، ١٦أ-١٦ب.

الجواب: أنّ من المقدّمات الأوّليّة أنّ ما ليس بمحدَث فهو أزليّ، وأنّ الأزليّ هو ما لا بدّ ولوجوده، وأمّا لا بدّ ولوجوده فهو دائم الوجود، وأنّ ما هو دائم الوجود لم يحتجْ قطّ إلى موجد يوجده،[٣٠] وأنّ ما استغنى بوجوده عن الموجد فهو موجود بذاته، وأنّ ما هو موجود بذاته فهو واجب الوجود، وأنّ ما هو واجب الوجود فمحال لا وجوده، وأنّ ما هو محال لا وجوده فمن الممتنع أنْ يكون قد أوجده شيء آخر، فإنّ ما يمتنع أنْ يكون قد أوجده شيء آخر فلن يجوز أنْ يكون مصنوعًا لشيء مّا، وأنّ ما لم يجز أنْ يكون مصنوعًا لشيء مّا فلن يتعلّق وجود ذاته بآثار الصنعة فيه، فلن يجوز أنْ يكون ذا تأليف، فإنّ التأليف صنعة للمؤلِّف، ولن يجوز أنْ يكون ذا تشكيل، فإنّ التشكيل صنعة للمشكِّل، ولن يجوز أنْ يكون ذا مزج، فإنّ المزج صنعة للمازج. وبالجملة فلن يجوز أنْ يكون ذا كثرة متّحدة، فإنّ التأحيد[٣١] صنعة الموحّد.

وإذا تقرّرت هذه /[١١و] المقدّمات البديهيّة فمن الواجب أنْ نعود إلى العالَم، فنقول: إنّ العالم بأسره ينقسم جواهر وأعراض، ومتى تحقّق أنّ الجواهر ليست بأزليّة فقد زالت الْمِرْيَة في حدوث الأعراض، ثمّ الجواهر منقسمة قسمين: بسائط ومركّبات، ومتى تحقق أنّ البسائط ليست بأزليّة فقد زالت المرية في المركّبات، ثمّ البسائط تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

[١] وهي المتحرّك إلى المركز، أعني الأرض والماء.

[٢] والمتحرّك عن المركز، أعني النار والهواء.

[٣] والمتحرّك على المركز، أعني الأفلاك والكواكب.[٣٢]

وليس ولا واحد من هذه بجائز وجوده خلوًّا من التركيب -أعني المادّة المتّحدة بالصورة-، أو خلوًّا من التأليف -أعني ارتباط كلّ واحد من هذه الستّة بالآخر-، أو خلوًّا من التأحيد، -أعني الكثرة المشتركة والرباط الضابط لها على التتمّة-. فإذن [ليس][٣٣] ولا واحد

٣٠ م: بوجوده.
٣١ في الإرشاد: تأجيد.
٣٢ انظر: التقرير لأوجه التقدير، ص. ٣٠٩.
٣٣ م: ولا.

من الأجرام الستّة التي هي بسائط الجواهر الموجودة في العالم بجائز خلوّ ذاته عن الصنعة، فهي إذن لا محالة مصنوعة، ثمّ المصنوع بلا صانع محال، ثمّ الصانع يتقدّم المصنوعة بالذات، وكلّ ما له متقدِّم بالذات ممتنع كونه أزليًا واجب الوجود، وكلّ ما امتنع أنْ يكون أزليًا واجب الوجود فهو لا محالة محدَث ممكن الوجود، ثمّ كلّ ما كان هو محدَث فله لا محالة محدِث، ثمّ محدِث العالم هو بعينه صانع العالم، فالمقدّمات إذن صادقة، وتأليف الشكل منتج، فالحجّة إذن برهانيّة، واليقين بها محصّل، وإليه يرجع قوله: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٠] إلى آخره.[٣٤]

[٨] **مسألة**: أنّ العالم وإنْ تحقّق له صانعًا بالبرهان الذي اعتمده أجلّة الحكماء فما الذي يُكْسِبُنا اليقينَ بوحدانيّة صانعه، وبالجملة ما الذي يحقّق أنّ الأزليّ لن يجوز أنْ يكون أكثر من واحد.

الجواب: أنّا قد أثبتنا في تضاعيف البرهان أنّ الأزليّ لا محالة يكون واجب الوجود، كان الممكن الوجود محال أنْ يكون أزليًا، وإذا كان هذا القول غير مشكوك في صدقه فمن الواجب أنْ يعلم أنّ الواجب الوجود فلو كان أكثر من واحد لكان كلّ واحد من تلك الكثرة إمّا مشاكلًا للآخر بالذات، وإمّا مباينًا للآخر بالذات، ولو أنّه باينه بالذات واحدها واجب الوجود بذاته، والآخر إذن لا واجب الوجود بذاته، فهو إذن ممكن الوجود بذاته، وقد سبق البيان بأنّ الممكن الوجود لن يكون أزليًا.

ولو أنّه شاكله بالذات فإمّا أنْ يكون متّحدَيْنِ أو لا متّحدَيْنِ، فإنْ كانا متّحدَيْنِ فقد وجدت الصنعة فيهما وتعلّق بهما قوامهما، وقد سبق القول بأنّ الذي يتعلّق قوامه بالصنعة لن يكون أزليًا، وإنْ لم يكونا متّحدين فإنّ امتياز أحدهما عن صاحبه يكون إمّا بالذات نحو السواد والعلم، فيلزم منه إذ كان أحدهما بالذات واجب الوجود، وأنْ يكون الممتاز عنه بالذات لا واجب الوجود، وقد سبق البيان بأنّ الذي لا يكون واجب الوجود محال أنْ يكون

٣٤ انظر: الإرشاد لتصحيح الاعتقاد، ٣٣ب-٣٥ب.

أزليًّا. وأنْ يجوز امتياز أحدهما عن الآخر بخصائص[٣٥] الأعراض اللازمة له، فيلزم منه أنْ يكون كلّ واحد منهما ذا كثرة ومتّحدة بالذات، وقد سبق البيان أنّ الاتّحاد صنعة الموحّد، وأنّ ذا الصنعة محال أنْ يكون أزليًّا، أو يكون امتياز أحدهما عن الآخر بالمكان، فيكون كلّ واحد منهما محدودًا متناهيًا، والمحدود المتناهي يختصّ لا محالة بشكل يتفرّد به، وقد سبق البيان بأنّ التشكيل صنعة مّا، أو يكون امتياز أحدهما عن الآخر بالزمان، فيكون كلّ واحد منهما ذا مرّة منقضية، فلا يمتنع لا وجوده عند تقضّي مدّته، وقد سبق البيان /[١١ظ] بأنّ الذي لا يمتنع لا وجوده [محال] أنْ يكون أزليًّا.

ثمّ العقول الصريحة يوجد كلّها منحصرة عن توهّم وجود الكثرة في الموجودات على جهة أخرى خارجة عن الجهات التي أحصيناها، وقد ظهر أنّ كلّ واحد من هذه الجهات يؤدّي إلى بطلان الأزليّة، فتوهّم الكثرة إذن في المعاني الأزليّة يؤدّي من الضرورة إلى بطلانها رأسًا، وفي بطلان الأزليّة بطلان الحدوث، وفي بطلان الحدوث بطلان العالم، والعالم موجود بالأزليّ، إذن واحد، وإليه يرجع قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢].[٣٦]

[٩] **مسألة**: أنّ الموجودات الجسمانيّة بالذات لَمّا كان كلّ واحد منها مباينًا للآخر بصفة يتفرّد بها لا يشاركه فيها ولا في شيء من الموجودات الآخر، ثمّ الباري عزّ وجلّ قد عقل بأنّه ثابت الإنّيّة موجود الذات بالوصف الأخصّ الذي يتعالى عن أنْ يطلق على موجود آخر سواه، ماذا هو؟

الجواب: أنّا لَمّا تحقّقنا أنّ وجود كافّة ما سواه ليس هو في حيّز الوجوب؛ بل هو في حيّز الإمكان، فقد خلص لنا القولُ بأنّه عزّ اسمه واجب الوجود وممتنع لا وجوده، وأنّ كلّ ما سواه ممكن الوجود غير ممتنع لا وجوده، ثمّ ليس يشكّ أيضًا أنّه لَمّا كان واجب الوجود فقد امتنع أنْ يعانده في ذاته مقابل، فهو إذن حقّ بالذات، فإنّ حقيقة الحقّ هو أنْ لا يجوز

٣٥ م: لخصائص.

٣٦ انظر: الإرشاد لتصحيح الاعتقاد، ٩١أ-٩٢ب.

أنْ يعانده في ذاته ضدّ، ثمّ إذا كان حقًّا محضًا فهو إذن تامّ بنفسه متعالٍ عن أنْ يتمّمه معنى يقوم بذاته، ثمّ إذا كان محقِّقًا للأشياء فهي[٣٧] إذن لا تخفى عليه ولا تمتنع في ذاته، ثمّ إذا لم تَخْفَ الأشياء عليه ولم تمتنع على ذاته فهو إذن عالم بها وقادر عليها لا بقدرة وعلم قد قام بذاته وأزال عنه الخفيةَ والعجز؛ بل كان ذاته في نفسه حقّا تامّا،[٣٨] ثمّ إذا كان عالِمًا بالذات لم تخف المحسوسات عليه، فوصف أنّه حيّ بذاته سميع بصير بذاته، ثمّ إذا كان قادرًا على المبدَعات وصف بأنّه مالك لها وممسك إيّاها ومدبّر لذواتها ومحيط بها، ثمّ على هذا النسق يجرى الحال في الأوصاف الأخر، نحو العدل والجود والحكيم والمريد.

وبهذا يتحقّق أنْ يتفرّد بالوحدانيّة المحضة لن يمنع العاقل من إطلاق هذه الأوصاف عليه؛ إذ هو بنفسه حقّ محض تامّ محض، ثمّ بهذا يتحقّق أنّ إطلاق هذه الأوصاف عليه لن يوجب أنْ يكون ذا معانٍ أزليّة تقوم بذاته، نحو العلم والقدرة والحياة والكلمة؛ بل بهذا يعلم أنّ المذهبين اللذين اعتقد أحدَهما جهمُ بن صفوان[٣٩] واعتقد الآخر عبدُ الله [ابن] كلّاب[٤٠] محمولان جميعًا على طرفي الإفراط والتفريط، وأنّ دين الله بين الغالي والمقصر، وإليه يرجع قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠].[٤١]

[١٠] **مسألة:** أنّ المحقِّق لإنّيّة البارئ ووحدانيّته وصفاته لَمّا استحال أنْ لا يكون معترِفًا له بالعبوديّة، ثمّ كان توهّم العبوديّة من غير أنْ يكون للمولى على عبده أمرٌ أو نهيٌ أو ترغيبٌ أو ترهيبٌ أو وعدٌ أو وعيدٌ أو طاعةٌ أو تقرّبٌ أو مسألةُ حاجةٍ أو طلبُ منزلةٍ أمرًا تستوحش منه بداية العقول، وقد علم الإنسان أنّه لن يتوصّل إلى معرفة ذلك إلّا بمنبّه ينبّه

٣٧ م: هو.

٣٨ م: حقّ تامّ.

٣٩ أبو محرز الجهم بن صفوان الترمذي (ت. ١٢٨ه/٧٤٥م)، هو مؤسّس فرقة الجهمية.

٤٠ أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كُلاب القطان البصري (ت. ٢٤٠ه/٨٥٤م)، هو من أوائل علماء الكلام من أهل السنة.

٤١ انظر: الإرشاد لتصحيح الاعتقاد، ١٠٩ب-١١٢أ.

عليه وفاتح يفتحه له، ثمّ الفاتح قبل الفتح[٤٢] يرتقي من الضرورة إلى الأوّل المقتبس[٤٣] لا من الشعري، وتلك هي المنزلة النبويّة، فلو أنّ قائلا قال لنا: حدِّدوا[٤٤] النبوّة /[١٢و] في نفسها، وحقّقوا لنا ماهيتّها، فبماذا نجيبه؟

الجواب: أنّ الحكماء قد اختلفوا في تحديدها، فذهب بعضهم إلى أنّها إمداد العقول البشريّة بتعريف ما قصرت عنه من المصالح. وذهب آخرون إلى أنّها السفارة بين الله وبين ذوي الألباب من خليقته. والذي نُؤْثِره[٤٥] هو مجموعهما، أعني أنّها السفارة بين الله وبين ذوي الألباب من خليقته لتؤيّد العقول الجزئيّة بتعريف ما قصرت عنه من مصالح الدارين.

وإذ قد عرف حدّها فمن الواجب أنْ يذكر خواصّها لتحصيل البيان بتمامه، فنقول: إنّ النبوّة لا محالة تكون مقترنة بخواصّ أربعة:

أحدها: الاختيار الجنسي؛ فإنّ كلّ مَلِك أراد أن يُوفِد رسولًا فإنّه يختار من الجماعة المتّصلين به أولاهم بالاستقلال بأعباء الرسالة وأصلحهم لتحمّلها، وإليه يرجع قوله: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ [الزخرف: ٣٢].

والثاني: زيادة اللطائف، فإنّ كلّ مَلِك اختار للوفادة أحدَ مَنْ يوثق بعقله وكماله فإنّه لا محالة في وقت الإيفاد يزيده بمعاونات[٤٦] زائدة لولا تحمّله إيّاها لَمَا كان ليخصّه بها، وإليه يرجع قوله في قصة موسى: ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾ [طه: ٢٥-٢٦] إلى قوله: ﴿قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٣٦].

والثالث: مواصلته بتتابع الاتّحاد إليه، فإنّ كلّ ملك أرسل واحدًا من أصفيائه لِخَصَائص ما قلّده، فإنّه مادام ملابسًا لمرور على وجهته لا يُخْلِيه من الإمداد بما يعلم أنّه لن يستغني

٤٢ م: الفاتح.

٤٣ قرأنا هذه الكلمة بصعوبة لوجود بقعة عليها، ونظن أنها «المقتبس».

٤٤ م: حدوا.

٤٥ م: نُؤْثِر.

٤٦ م: لمعاون.

عنه من أبواب الهداية، وإليه يرجع قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَٰكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى: ٥٢].

والرابع: تفقّد شؤونه، فإنّ كلّ ملك بعث أحد خواصّه لوجهةٍ مسمّاةٍ له، فإنّه مهما اطّلع على أدنى هفوة منه نبّهه بألْدَغ العتاب صيانةً للحال عمّا يعود بالضرر في ذلك الخطب العظيم، وإليه يرجع قوله: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾ الآية [الجنّ: ٢٦-٢٧].

وإذا تقرّر هذا فقد ظهر أنّ المرشّح للنبوّة يكون لا محالة معصومًا من معانٍ أربعة:

أحدها: الكفر بالله.

والثاني: الفسق في أوامر الله.

والثالث: الكذب على الله.

والرابع: الجهل بأحكام الله.

وظهر أيضًا أنّ سبب العصمة ليس هو يغيّر الحيلة، ولا يمنع الضروريّ كما توهّمته الجماعة من المجبرة، وليس هو أيضًا الاختيار البحت من غير صنع من الله كما ظنّته الجماعة من القدريّة؛ بل سببه هو بعينه خصائص النبوة،[٤٧] أعني الأربعة التي أومأنا إليها، فإنّ من فَضَلَ أهلَ زمانه بكمالٍ يستصلح به للسفارة من مالك الملوك إلى جماعة البشر فإنّ تحمّله البارع يصير عاصمًا له عن مقارفة القاذورات الأربعة. وبمثله من أُيّد أيضًا بزيادة لطائف آثره الله بها على كافّة من سواه عند تسميته للرسالة فإنّ اتّصال تلك اللطائف المختصّة به يصير عاصمًا له من مقارفة القاذورات الأربعة. وبمثله من تتابعت إليه الرسل من الروحانيّين بأنواعٍ من الهداية وأمدادٍ من الرشاد لا في الأحوال المعلومة عند المرسل فإنّ ورودهم عليه من مالك الخلق والأمر يصير عاصمًا له عن مقارفة القاذورات الأربعة. وبمثله من لحقه بأدنى ذلّة صدرت منه /[١٢ظ] عيبٌ لاذع ممّن له الخلق والأمر فإنّ

٤٧ هنا في الأصل تكررت كلمة «النبوة».

انزجاره بذلك يصير عاصمًا له من مقارفة القاذورات الأربعة. وإليه يرجع قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤].[٤٨]

[١١] **مسألة**: أنّ ماهيّة النبوّة وخواصّها لَمّا صارت معلومة لنا بالبيان الذي حقّقه الحكماء، فمن أيّ وجه يتوصّل إلى اليقين بأنّ الحكمة الإلهيّة موجبة لإيفاد الرسل إلى البشر لا محالة، ولا سيّما إذا عُلِمَ أنّ المرسِل لن يجلب به نفعًا، ولا يستدفع به ضرًّا، ثمّ لن يبدي من الأفعال ما يكون عبثًا؟

الجواب: أنّ الكلام في وجوبها لن يقع إلّا مع من أيقن بالصانع، وعلم أصلًا أنّه لا يوصف بإيجاد المفعولات إلّا بسعة القدرة وإبراز الحكمة وإفاضة الجود. وإذا كان هذا متقرّرًا عند الباحث عن وجوب النبوّة فمن الواجب إذن أنْ نصرف القول إلى تحقيق ما ادّعيناه من وجوبها؛ فنقول: إنّ نفوس البشر قد جُبِلَت على هيئة القبول لِمَا يهديه من أبواب الرشد، ثمّ ليست هي بذاتها بحيث تمّمتْها الطبيعة بمجرّدها، ولم يزل للتدبير الاختياريّ مدخلٌ[٤٩] في إتمامها، ولو أنّ الإنسان خلق على التتمّة بمجرّد الطبيعة لحرم أشرف اللذّات -أعني لذّة الحمد والثناء-، فإذن حصلت الجِبِلّةُ على هذه الصيغة.

ثمّ علم أنّ قائلَ وواهب الرشد به بيان تحت المضاف،[٥٠] فمن الواجب إذن أنْ يكون طيّ الرشد عنه إمّا للعيّ به، وإمّا للعجز عنه، وإمّا لأنّه سفه في نفسه، فليس يريد وجوبه، فالجهات الثلاثة منفية باليقين، فإرشاد الخليقة إذن واجب لا سيّما إذ من سُوسِ العقل الانبعاث بصاحبه لأنْ يتعرّف ماذا هو، ومن أين جيء به، ولأيّ غرض جيء به، وما ذلك الغرض، وكيف الطريق إليه، وأيّ طريق أقرب، وماذا يحتاج إليه في قطعه، وما يعوقه عن قطعه، وقد عُلِم أنّ عقله الجزئيّ لن يقوى عليه بذاته ما لم يلحقه المدد من خارج.

٤٨ انظر: الإرشاد لتصحيح الاعتقاد، ١٢١ب-١٢٥ب.

٤٩ م: مدخلا.

٥٠ قوله: «أنّ قائل وواهب الرشد به بيان تحت المضاف» هكذا مثبوت في الأصل. لم يظهر لنا ما المقصود به إلا أن يقال إن هنا سقطا.

وإذا صحّ هذا، ثمّ لم يشكّ أيضًا أنّ إرشادهم قد يقع تارة بالإلهام وتارة بالوحي، وأنّ القدرة التامّة والجود التامّ يقتضي إيجاد جميع ما هو حسن وجُودٌ ممكن كونه، وخصوصًا إنْ كان الفاعل ليس يفعل إلّا بحسب سعة القدرة وكمال العدل، فمن الواجب إذن أنْ يعلم أنّ الاقتصار بهم على أحد السبيلين دون الآخر يكون لا محالة مباعدًا لحقائق ما يوصف به ذاته من هذه المعاني -أعني القدرة والجود والحكمة والعدل-، ولا سيّما إذ عقل أنّ التامّ القدرة والتامّ الجود والتامّ الحكمة والتامّ العدالة هو الذي يوجِد الشيءَ وخلافَه وما بينهما من الوسائط ما لم يكن محالًا؛ بل لا سيّما إذ علم أنّ أقرب جهات المعرفة بالإنسان للمعاني المعنيّة عنه هو الخطاب السمعي وأنّ المبدِع له مريد بذاته لأنْ تَنْزَاحَ به علّتُه في معرفة مصالح داريه، وأنّه لن يجوز عليه البخلُ به ولا العجزُ عنه، وأنّ إيجاده في نفسه ليس بمضادّ للحكمة المطلقة والسياسة التامّة، وإليه يرجع قوله تعالى: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ الآية [غافر: ١٥].

[١٢] **مسألة**: أنّ النبوّة لَمّا كانت على هذه الماهيّة فكانت من الوجوب على هذه الصورة، ثمّ لا يشكّ أنّ الإنسان مجبول في نفسه على طلب الرفعة، ولن يتوهّم للإنسان حال في الرفعة أجلّ من النبوّة، وقد يقوى الإنسان على ادّعائها لنفسه كذبًا يرتقي بالهمّة إليه تحرّصًا، وقد عُلِم أنّ الآفات القادحة في /[١٣و] الأوضاع الحكميّة ليس يكون ورودها أبدًا من جهة المعاندين لها، لكن ما يقع من جهة المشغّبين بها جورًا والمتكلّفين لشؤونها إفكًا قد يكون أضعاف أضعافه، ثمّ الثقة بمكانها يكون لا محالة أطمّ وأعظم، فمن أين يتوصّل إلى التفرقة بين النبيّ والمتنبّئ على القانون اليقينيّ والمأخذ الحقيقيّ؟

الجواب: أنّه ليس يشكّ أنّ أعظم الغنائم للإنسان يكون مقرونًا بأعظم المخاطرات، وكما أنّ الإنسان مجبول على طلب الرفعة كذا[٥١] هو مجبول على طلب السلامة، ثمّ كلّ من تصدّى لادّعاء النبوّة فقد صار دعواه منتظمًا للشغب الثلاثة:

٥١ م: كما.

أحدها: أنّه قد باين الخليقة لكمال نفي به لتأييد عقولهم الجزئيّة بجميع[٥٢] ما قصرت عنه من[٥٣] المصالح.

والثاني: أنّ الله تعالى جدّه هو المتأثّر بتلك المنزلة دون أنْ يكون قد أصابها باكتسابه أو باتّفاق الناس على عقدها له.

والثالث: أنّ معه رسالة قد أمره بأدائها إليهم وألزمهم بسماعها منه.

وكلّ واحد من هذه الدعاوي الثلاثة يوجد مرتبطًا بالآخر ارتباطًا ضروريًّا، ومهما تبيّن كذبه في الواحد منها فقد عُرِف كذبه في الباقيين، وكما أنّ ارتكاب الكذب في هذا الباب أعظم ضرًّا وأشبع ظلمًا كذا أنّ الصدق في هذا الباب أجزل عامرة وأعمّ ثمرة. وكما أنّ المقدّم على تصديق أيّ دعوة أظهرها المدّعي من نفسه يصير لا محالة مصدِّقًا لكثير من الكذب، كذا أيضًا المقدّم على تكذيب أيّ دعوة أظهرها المدّعي من نفسه يصير لا محالة مكذِّبًا لكثير من الصدق، وكما أنّ تصديق الكذب أمر مزيَّف في قضيّة العقل كذا أيضًا تكذيب الصدق أمر مضادّ لسيرة العقل، فقد ظهر إذن أنّ المتصدّي لادّعاء النبوّة لا بدّ له من أنْ يعلم أنّ شخصه الجزئيّ يتعرّض لعداوة البلاد والعباد، وظهر أيضًا أنّ المبعوث إليه يجوز أنْ يقبل قوله من غير أنْ يستبرأ حاله، ويجوز أيضًا أنْ يهمل أمره ولا يستبرأ حاله، ولا سيّما إذ كانت الآفة في كذبه عظيمة جدًّا، والثمرة في صدقه جزيلة جدًّا.

وإذ تقرّر هذا فمن الواجب أنْ نرتقي في البيان قليلا، فنقول: إنّ كلّ من ادّعى دعوى رجع ثمرة الصدق فيه لا إلى الواحد؛ بل إلى جماعة الدَّهْماء، ورجع آفة الكذب فيه لا إلى واحد؛ بل إلى جماعة الدهماء، فقد لزم رويّتها وأهل المعارف منها أنْ ينتصبوا لاستبراء أحواله من جهات ثلاثة:

أحدها: أنْ ينظر إلى نفس الدعوى، أهي من الممكنات، أم من جملة الممتنعات. فإنّه متى وقع في حيّز الامتناع فقد ظهر كذبه وكفى أمره.

٥٢ م: لجميع.

٥٣ م: عنه.

[**والثاني**:] ثمّ إنْ شهد العقل بأنّه من جملة الممكنات ينظر أيضًا، هل هو من الدعاوي الطبيعيّة، فيطالب[٥٤] صاحبها ببيّنة طبيعيّة، أو من الدعاوي المعامليّة فيطالب ببيّنة معامليّة، أو من الدعاوي الإلهيّة فيطالب ببيّنة إلهيّة، أو من الدعاوي العقليّة فيطالب ببيّنة عقليّة، فإنّ البيّنة أبدًا تكون مجانسة للدعوى.

[**والثالث**:] ثمّ إنْ شهد العقل بأنّ البيّنة قد أُقِيمَت وأنّها شاهدة للمدّعى بالصدق ينظر هل يوجد في أحوال المدّعي معنى يناقض دعواه أو يجرح بيّنته، فهذه هي الجهات التي بها يتعلّق استبراء الدعاوي. ثمّ كلّما كان النفع في تحقّقه أعظم كان الحرص على استبراء الحال فيه أبلغ.

وإذ عرف هذا ثمّ [لا] يشكّ أنّ المظهر لدعوى النبوّة ليس يدعي أمرًا طبيعيًّا، ولا معامليًّا، ولا عقليًّا، لكنّه يدّعي أمرًا إلهيًّا، فمن الواجب إذن أنْ يستبرأ حاله بأنّه هل يعرف الله تعالى جدّه بوحدانيّته وصفاته وآثار الحكمة المستفيضة /[١٣ظ] منه -أعني في عالم السفل والعلو- لئلّا يكون حاله كحال زرداشت وماني ومزدك أعني أنّ بيّنتهم من حيث وصفوا مرسلهم بعدوٍّ له أزليّ يزاحمه ويضادّه، وأنّ شكل العالم مسطّح غير كرويّ، وأنّ الجوهر يضادّ الجوهر بالذات، وأنّ الأزليّ قد يجوز أنْ يكون أكثر من واحد، فقد دلّوا من أنفسهم على أنّهم جاهلون بذات الأوّل الحقّ، وجاهلون أيضًا بوضع صنعه الحكميّ أعني بهيئة[٥٥] العالم وشكله، وجاهلون بحقيقة الجوهر المطلق، وجاهلون بوجه التفرقة بين الواجب الوجود وبين الممكن الوجود، فوقعت دواعيهم في حيّز الامتناع، فاستغني عن الإصغاء إلى ما عوّلوا من بيّنتهم. وأيضًا هو أوّل جهات الاستبراء لحاله.

ثمّ إذا وجد فارغًا بذلك متحقّقًا له وقد علم أنّه أبرم دعوى إلهيّة طولب ببيّنة إلهيّة، إمّا حسّيّة وإمّا عقليّة وإمّا مشتركة، وأعني بهذا أنّ الجهات التي بها يتعلّق أكوان العالم لَمّا كانت مقصورة على ثلاثة، وهي الطبيعة المسخّرة، والاكتساب النفسانيّ، والإبداع الإلهيّ، فأيّ كائن أظهر للمدعى ممّا يشهد العقل بأنّه ممتنع حصوله بأحد القوّتين -أعني القوّة الطبيعيّة والقوّة النفسانيّة-، وأنّه معجز لهما لا محالة فقد دلّ على أنّه صار قائمًا مقام البيّنة

٥٤ م: فيطلب.

٥٥ م: بضدّ. وما أثبتناه من الإرشاد.

الإلهيّة، وهذه هي الجهة الثانية منها.

ثمّ لم يبق بعدها إلّا التعرّف لأحواله المختلفة، والتتبّع لشؤونه المخفية، أعني نفسه وجسمه ونسبه ومكانه وزمانه ومولده ومنشأه وسيره وما يؤدّي من الرسالة، ويقدّمه الخليقة شابًّا وناشئًا وعامًّا وخاصًّا، وسرًّا وجهرًا وقوّة وضعفًا حتى إذا وجدت كلُّها سالمة عن الغمزة تبرئه من التهمة قائمة في الرتبة مشهودًا لها بالفضيلة مسّتِ الحاجة بالخلق إليه. وأومأت الكتب السالفة إلى إعلامه، وقد دعا المبعوث إليهم إمّا إلى التمسّك بوضع مَن تقدّمه من دعاوي الأنبياء، وإمّا إلى الإذعان لوضع أحسن منه، فلا يشكّ حينئذ أنّه ربّانيّ حقّ وإلهيّ محض، وأنّه لو كان مخرّقًا أفّاكًا ومفتعلا كذّابًا لفضحه الله تعالى إمّا بدعواه كما فعل بماني وزرداشت، وإمّا ببيّنة كما فعل بطُلَيْحَة والعَنْسِيّ، وإمّا بوجود علائق الجرح[٥٦] فيه كما عرض لمسيلمة من التصديق في النبوّة الذي كذب في النبوّة، كلّ ذلك صيانة لحجّته وإتمامًا لهدايته، وإليه يرجع قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ ۖ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ ۚ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس: ١٦-١٧].[٥٧]

تمّت

٥٦ في الأصل: الجزع.

٥٧ انظر: الإرشاد لتصحيح الاعتقاد، ٦٥١ب-٦٦٠ب.